



الوكالة الوطنية للإعلام

إطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز نحاس ممثلا سليمان:
تشكل مدخلا مهما لزيادة الانتاجية والكفاءة وتقديم أفضل الخدمات

الإثنين ٠٨ تموز ٢٠١٣ الساعة ١٥:٤٩



- أطلق وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ممثلا رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان المرحلة الثالثة من "الجائزة اللبنانية للامتياز"، في حفل اقيم صباح اليوم في مبنى عدنان القصار الاقتصادي، في حضور وزير التنمية الادارية محمد فنيش، سفيرة الاتحاد الاوروبي انجلينا ايخهورست، رئيس اتحاد غرف التجارة والزراعة والصناعة العربية الوزير السابق عدنان القصار، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس، ورؤساء هيئات وفاعليات اقتصادية ورجال اعمال والموظفين الكبار في عدد من الادارات العامة.

برو

بداية النشيد الوطني، ثم كلمة مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد الدكتور علي برو الذي قال: "يسعدني ان ارحب بكم بكلمة مختصرة في حفلنا هذا لاطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز برعاية مشكورة من فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان، والذي تقيمه وزارة الاقتصاد والتجارة بالتنسيق مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية من خلال برنامج الجودة الممول من الاتحاد الاوروبي".

وأشار الى ان "المرحلتين الاولى والثانية من الجائزة اللبنانية للامتياز تمنا بنجاح كبير توجتا بحفلين مميزين اقيما برعاية فخامة الرئيس في القصر الجمهوري في بعبدا في كانون الثاني ٢٠١٠ وشباط ٢٠١٢، حيث سلم فخامته درع الجائزة اللبنانية للامتياز للمؤسسات والشركات المستحقة. واليوم يأتي اطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة في ظروف غير عادية يمر بها وطننا الحبيب، لكننا آلينا على انفسنا وبتوجيه من معالي الوزير نحاس الاستمرار في العمل الدؤوب لتنفيذ الخطط الموضوعة ومن ضمنها حفل اطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز".

وقال: "قام فريق عمل برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة، بدعم من الخبراء الاوروبيين وبتوجيه من لجنة حكام الجائزة اللبنانية للامتياز، بتحديث وتطوير الجائزة اللبنانية للامتياز وتوسعة اطار عملها لتتضمن، اضافة الى القطاع الخاص بشقيه الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة، كلا من القطاع العام وقطاع المجتمع المدني. كما تم تصنيف الجائزة الى ثلاثة مستويات تتربع على رأسها الجائزة اللبنانية للامتياز"، مشيرا الى "ان انشاء الجائزة اللبنانية للامتياز للقطاع العام قد تم بالتنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية وبتوجيه مباشر من معالي الوزيرين نقولا نحاس ومحمد فنيش".

وأوضح ان "هذه الجائزة ستنجح للمؤسسات والادارات العامة ولشركات القطاع الخاص الكبيرة كما الصغيرة والمتوسطة ولهيات المجتمع المدني فرصة تقدير الجهود التي تبذلها في مجال تحسين وانضاج انظمتها الادارية، ما يساهم في زيادة فعاليتها وكفاءتها وتحسين قدراتها التنافسية، اضافة الى فوائد اخرى كاستعمال موارد المؤسسة في خدمة اهدافها الاستراتيجية وتحفيز مبادرات التغيير والتطوير والتركيز على النتائج عبر توفير الوقت والجهد وتحسين خدمة المواطنين والزبائن ومكانة وصورة المؤسسة والاعتراف بها كأحد الرواد في قطاعها".

وأكد "اننا في فريق عمل برنامج الجودة ومكتب الجائزة وبتوجيهات لجنة حكام الجائزة برئاسة معالي الوزير سنعمل كما عهدتمونا بجدية تامة وشفافية واضحة مع الحفاظ التام على سرية المعلومات الخاصة في ما يتعلق بالشركات والمؤسسات الراغبة في الاشتراك في المرحلة الثالثة من الجائزة. وندعوكم الى الاستحصال على كتيب الجائزة اللبنانية للامتياز المتوفر خارج القاعة والمبادرة الى تقديم طلبات الاشتراك بالسرعة الممكنة حسبما هو موضح في الكتيب، علما ان هناك كتيبا عاما للجائزة لكل القطاعات وكتيبا خاصا لجائزة القطاع العام. وهنا ننمى على المؤسسات والشركات والادارات العامة المهتمة بالتقدم للجائزة ملء الاستمارة الاولى المرفقة بالكتيب وتسليمها لمكتب الجائزة ليتم الاتصال بهم لاحقا"، مشيرا الى ان "فريق عمل البرنامج على أتم الاستعداد لتلقي الاستفسارات والاجابة على اسئلتكم وتقديم المشورة والنصح اللازمين بخصوص تقديم الطلبات وملء مستندات التقديم".

القصار

ثم تحدث القصار مرحبا بالحضور "في هذا الصرح الذي أردناه نافذة للبنان والعالم العربي على الحضارة والتقدم والإبداع والتميز". وقال: "إن إطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز هو حدث نفتخر به وندعمه إلى أقصى الحدود، ونهنئ القائمين عليها في وزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، والاتحاد الأوروبي الذي يقدم التمويل والدعم الفني للمشروع". وحيا الوزير نحاس ممثلا راعي الحفل سليمان، "الذي أهديه أطيب السلام، لما تؤكد رعايته من اهتمام بالجودة على أعلى المستويات الرسمية".

وقال القصار: "إن الدخول في المرحلة الثالثة من برنامج الجودة يأتي تتويجا وتنمة لنجاح مرحلتين سابقتين، تمكن خلالها فريق وزارة الاقتصاد والتجارة في برنامج الجودة من تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان على المستويين التشريعي والمؤسستي إلى حد كبير. وتشتمل المرحلة الجديدة على قضايا حيوية جدا لتعزيز الجودة في لبنان، لجهة توفير الدعم الفني والاستشاري والتدريبى للإدارات والمؤسسات العامة، وللمختبرات في مجال شهادة الاعتماد الدولي، ودعم الصناعات الغذائية اللبنانية في تطبيق نظام جودة سلامة الغذاء، فضلا عن تحديث الجائزة اللبنانية

للامتياز لتشمل مكونات المجتمع من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المدني".

اضاف: "هذه الجهود الخلاقة تعبر عن الالتزام الجدي من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة، وفريق العمل اللبناني - الأوروبي الكفوء والمتجانس الذي يعمل بشفافية كبيرة وحرافية عالية في سبيل تعزيز تنافسية الإنتاج والتصدير للسلع والمنتجات اللبنانية. ومن شأن ذلك أن يساهم في زيادة النمو والقيمة المضافة للإنتاج، وينمي ثقافة سلامة الغذاء، كما يعزز فرص نمو الصادرات، ويستحدث المزيد من فرص العمل".

وختم: "نحني جهودكم وما قدمه برنامج الجودة من مساهمة في تحدي الظروف الفاسية التي تمر بها المنطقة، والذي مكن الصادرات اللبنانية أن تحقق معدل نمو يتجاوز ١٠% خلال السنوات السابقة، وأن تستمر بالنمو بمعدل قدر بنحو ٨% للأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٣. وبذلك أصبح برنامج الجودة بكل جدارة ركنا أساسيا من أركان الاقتصاد اللبناني. أكرر التهئة والتقدير لما تقومون به من جهود مميزة ومثابرة لافئة ليبقي لبنان واقتصاده مواكبا لإيقاع العصر".

ايخهورست

وقالت السفيرة ايخهورست: "ان الاتحاد الاوروي هو الشريك الاساسي للبنان في حقل الجودة والامتياز اللذين يعتبران عنصرين اساسيين للنمو الاقتصادي ولايجاد فرص العمل في لبنان".

اضافت: "انا شخصيا أحب مبادرة جائزة الامتياز لانها عملية مشاركة حصرية ذات فرص متساوية لاي مشترك للفوز، ومفتوحة امام كل الشركات من الاحجام كافة، كما انها مفتوحة أمام المنظمات غير حكومية والمؤسسات العامة وهي مبنية وفق النظام الاوروي لجائزة الجودة"، مشيرة الى ان "تطبيق ادارة الجودة في الشركات امر مهم للتأكد من جودة الخدمات والمنتجات، وهو امر ياتي في طليعة اهتماماتنا في جهودنا المستمرة لمساعدة المنتجات اللبنانية ومناقسة المنتجات في الاسواق العالمية".

ولفتت الى "ان ادارة الجودة مهمة ايضا في حياتنا اليومية، والاحداث الاجتماعية التي تجري على الصعيد المحلي، كما وان اهميتها تمتد لتطال القرى والمدن خارج العاصمة حيث هناك الكثير من العمل في الارياف اللبنانية والمؤسسات المحلية تؤمن الخدمات والبنية التحتية الاساسية، غير ان معظم الامور الاخرى تبقى في ايدي المستثمرين والمؤسسات غير الحكومية والخيرية".

وأعلنت ان "جائزة الامتياز التي نحن بصدد اطلاقها اليوم ما هي الا لتكريم اهمية المجتمع المدني، والرجال والنساء الذين يعملون في الامكنة البعيدة في لبنان والذين يقدمون المساعدة للمحتاجين". وقالت: "اولئك يستحقون ان نشير اليهم على انهم فعاليات مهمة لتطوير المجتمع اللبناني".

وأشارت الى ان جائزة الامتياز تعتمد على النقد الذاتي وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها وكيفية تحديد الطموحات التي يمكن تحقيقها في المستقبل. وقالت: "انها ليست بجائزة مالية، انها جائزة استمرارية للقيام بشكل مختلف وبشكل افضل. انها تجربة يمكننا جميعا الاستفادة منها وتطبيقها في اعمالنا ومؤسساتنا وحياتنا الشخصية".

وختمت شاكرة الوزيرين فنيش ونحاس والقصار على "جهودهم الدائمة لتعزيز التعاون بين الاتحاد الاوروي ولبنان. فنحن من خلالكم ومن خلال العديد من شركائنا اللبنانيين يجري تطوير وتعميق الشراكة بين لبنان والاتحاد

الاوروبي".

فنيش

من جهته، قال الوزير فنيش: "يسرني مشاركتكم في اطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز مع هذا الحشد الذي يضم نخبة من الاداريين والمهنيين من القطاعين العام والخاص".

اضاف: "بداية، أود ان انوه بالجهود الحثيثة لوزارة الاقتصاد والتجارة ولبرنامج الجودة الممول من الاتحاد الاوروبي، وخصوصا في ما يتعلق بتصميم برنامج الجائزة اللبنانية للامتياز الذي حفز العديد من المساهمين من القطاعين الخاص والعام والمجتمع الاهلي على اعتماد معايير الجودة. كما أثنى التعاون البناء بين الوزارتين للتكامل في ما بينهما لجهة اعتماد الجودة في القطاع العام. واؤكد ضرورة مواصلة التنسيق الدائم بخصوص الجانب المتعلق بالقطاع العام من خلال الاجتماعات الدائمة بين المسؤولين في كل من الوزارتين لاعداد وقرار عدد من القوانين والمراسيم المتعلقة بهذا الشأن، أمل متابعة هذا الموضوع وايلاءه الاهمية المطلوبة لوضع وقرار النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة".

وأشار الى ان القطاع العام اللبناني يواجه تحديات جمة للارتقاء بمستوى خدماته وتحسين مستوى الكفاءة والفعالية لديه، وقال: "ان مهام تطوير الادارة العامة التي تتولى وزارة التنمية جانبا اساسيا منها لا تتم الا من خلال التعاون بين الوزارة وبقية الادارات العامة. ولعل التجربة الحالية خير دليل على جدوى التعاون المشترك. وتكمن اهمية ادارة الجودة في القطاع العام في تطوير نوعية هذه الخدمات وتخفيض كلفتها والمهل الزمنية المحددة لتطبيقها، والارتقاء بالادارات والمؤسسات العامة اللبنانية الى مصاف المقاييس العالمية. ان هذا الامر بات حاجة ملحة وخصوصا بعد ازدياد المنافسة بين الدول في مختلف قطاعات انتاجها وضرورة اعتماد المناهج الحديثة للحكومة. فلم تعد الحاجة تقتصر فقط على تطبيق معايير الجودة في القطاع الخاص بل اصبح من الضروري تطبيقها في الادارة العامة وفق معايير معتمدة عالميا، ما يحسن ويفعل خدمات هذا القطاع، بصفته المحفز الاساسي للتنمية والناظم للقطاعات الاقتصادية، مع الحفاظ على خصوصية الواقع اللبناني، وواقع الادارة اللبنانية، ومراحل النمو الاقتصادي في مجتمعنا".

وشدد على "تضافر الجهود لرصد الامكانيات المادية والتقنية اللازمة لتعزيز مفهوم ادارة الجودة عبر تأمين البيئية الادارية الصالحة من خلال ابنية حكومية لائقة ورواتب عادلة والتدريب المستمر للموظفين الحكوميين، والحد من اثر العوامل السياسية في القرارات الادارية".

وأشار الى "الدور الذي تقوم به وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية من خلال تطبيقها برامج استراتيجية تطوير الادارة العامة بما يدعم مفهوم ادارة الجودة، اذ انها تعكف على تطبيق استراتيجية اصلاح وتطوير القطاع العام التي اطلقها في خريف عام ٢٠١١، والتي تصب في دعم مفهوم ادارة الجودة في اكثر من محور مثل: اعادة هندسة النظم الادارية، تسهيل طرق واجراءات العمل، مكننة المعاملات وتنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية، تطوير منهجية للتخطيط الاستراتيجي، انشاء وحدات لادارة الموارد البشرية وغيرها من البرامج والمشاريع ذات الصلة".

وختم مرحبا بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة في تعميم ثقافة الجودة على الادارات والمؤسسات العامة من خلال العمل الدؤوب لتطوير التشريعات الملائمة وتأمين البنية التحتية المناسبة"، معتبرا "ان ادارة الجودة في القطاعين العام والخاص هي عملية دائمة ومستمرة لا تتوقف عند انجازات معينة بل تتطلب متابعة وتطوير لبلوغ الاهداف المنشودة، وعليه فإني أمل ان نلتقي مجددا في مناسبات اخرى لابراز المزيد من التقدم في هذا الملف وفق البرنامج الموضوع والمتفق عليه بين وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة التنمية الادارية خصوصا لجهة منح جوائز امتياز

لادارات لبنانية مميزة في القطاع العام اللبناني".

نحاس

واخيرا كلمة رئيس الجمهورية ألقاها ممثله الوزير نحاس الذي اشار الى ان سليمان "قد أولى موضوعي الجودة والامتياز اهتماما خاصا منذ البداية حيث تبنى ورعى الجائزة اللبنانية للامتياز منذ انطلاقتها الاولى في العام ٢٠٠٩"، وقال: "مع تطور العولمة، اصبح الاقتصاد العالمي يتسم بوجود مجموعات اقتصادية كبيرة تتفاعل وتتنافس اقتصاديا وتجاريا في اطار منظمة التجارة العالمية والمنظمات الاقليمية من خلال الاتفاقات التجارية المتعددة الاطراف والثنائية وتتميز بانفتاح اكبر واشمل للتبادل التجاري عبر الحدود".

اضاف: "كما تعلمون، فان لبنان دولة صغيرة بمساحته وعدد سكانه، وبالتالي لا يجدر بنا ان نسعى الى المنافسة في (التي تنشأ عن SCALE OF ECONOMICS الاسواق العالمية من خلال اقتصاديات الانتاج الواسعة النطاق) من خلال منتجات او خدمات ذات قيمة مضافة منخفضة، خصوصا PRODUCTION MASS الانتاج الكثيف) اذ اخذنا بعين الاعتبار ارتفاع اكلاف الطاقة واليد العاملة اضافة الى استيراد معظم المواد لاولية. لذلك، اصبح من الاهمية بمكان ان نركز على انتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة حيث لدينا ميزات تفضيلية تساعدنا على المنافسة واختراق اسواق جديدة".

وتابع: "كذلك يشكل تطوير وتطبيق نظم ادارة الجودة في القطاع العام مدخلا مهما لزيادة الانتاجية والكفاءة والفعالية فيها وتقديم خدمات افضل للمواطنين وتوفير الوقت والجهد واستعمال افضل الموارد المتاحة، اضافة الى تقويتها للتمكن من محاكاة مثيلاتها في الدول المتقدمة".

وقال: "انطلاقا مما تقدم وسعيا نحو العودة والتميز نقيم اليوم حفلنا هذا لاطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز، برعاية فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، وذلك بالتنسيق بين كل من وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية وبعثة مفوضية الاتحاد الاوروبي الى لبنان، وذلك من خلال برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة والممول من الاتحاد الاوروبي، وباستضافة كريمة من معالي الصديق الاستاذ عدنان القصار رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية".

وأشار الى ان المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز التي نطلقها اليوم تتميز بتحديث النموذج اللبناني لادارة الجودة والجائزة اللبنانية للامتياز لتشمل القطاعات التالية: الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة، القطاع العام والمجتمع المدني، كما تم توسيع اطار الجائزة لتشمل ثلاثة مستويات لمختلف القطاعات وهي:

وهو مخصص للمؤسسات والشركات التي ابتدأت مسارها نحو الجودة CERTIFICATE- مستوى "الشهادة والامتياز.

" وهو مخصص للمؤسسات والشركات التي CERTIFICATE ADVANCED- مستوى "الشهادة المتقدمة قطعت شوطا كبيرا في مجال الالتزام بمسار الجودة والامتياز.

" للمؤسسات والشركات التي AWARD EXCELLENCE LEBANESE- مستوى الجائزة اللبنانية للامتياز استكملت متطلبات الجائزة وسيرت اغوار التميز.

وأعلن ان الجائزة ستمنح لمستحقيها على اعلى المستويات الرسمية من قبل فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، اما اختيار المؤسسات والشركات المستحقة فسيتم من قبل لجنة حكام الجائزة المؤلفة من شخصيات على مستوى رفيع من المشهود لهم بالاستقامة والتجرد والنزاهة ومن ذوي الخبرة والبايع الطويل في الادارة العامة ومجتمع الاعمال، وذلك بناء على تقارير التقييم المعدة من قبل مجموعة اختصاصية ومدربة من المقيمين الفنيين، وبعد مراجعة وتدقيق مكتب الجائزة في وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة".

اضاف: "كذلك تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة باجراء الاتصالات اللازمة مع الجوائز المماثلة في الدول العربية والاوروبية ودول اخرى، وذلك بغية توقيع مذكرات اعتراف متبادل في ما بينها، ما يكسب الجائزة اللبنانية للامتياز بعدا دوليا مرموقا، وكخطوة اولى في هذا المجال اصبح مكتب الجائزة في وحدة الجودة في الوزارة عضوا شريكا مع المؤسسة الهيلينية للادارة التي تدير جائزة الامتياز في اليونان.

وقال: "بناء على ما تقدم، يسرني ان اعلن اليوم اطلاق المرحلة الثالثة للجائزة اللبنانية للامتياز وادعو كافة المهتمين من مؤسسات وادارات القطاع العام والشركات الكبيرة منها والصغيرة والمتوسطة الحجم وهيئات المجتمع المدنية الى التقدم بطلباتها الى مكتب الجائزة في وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة اعتبارا من هذا اليوم، علما ان مكتب الجائزة على استعداد لتقديم كل مشورة ومساعدة في هذا المجال".

وختم بالقول: "لا بد لي من الاشادة بالدعم الذي يقدمه الاتحاد الاوروبي للبنان خصوصا في مجال ارساء وتطوير البنية التحتية للجودة والامتياز وذلك عبر بعثة مفوضية الاتحاد الاوروبي الى لبنان ممثلة بسعادة السفيرة انجلينا ايخهورست. كذلك، اود التأكيد على التعاون والتنسيق مع معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية الصديق الاستاذ محمد فنيش خصوصا في ما يتعلق بالجائزة اللبنانية للامتياز المخصصة للقطاع العام. كما اشكر معالي الصديق الاستاذ عدنان القصار على استضافته لهذا الحفل مغتنما هذه الفرصة لتهنئته على منحه جائزة الشخصية المصرفية العربية للعام ٢٠١٢/٢٠١٣ من قبل "القمة المصرفية العربية الدولية" التي عقدت الاسبوع الماضي في فيينا - النمسا. في النهاية، اود ان اشكركم جميعا على حضوركم لهذا الحفل، املا ان تكون الجودة والامتياز شعارا لنا جميع لتحقيق ما نصبو اليه ولرفعة بلدنا الحبيب".

المستقبل

نحاس ممثلاً سليمان بإطلاق المرحلة الثالثة من "جائزة الامتياز":
تشكل مدخلاً مهماً لزيادة الإنتاجية والكفاءة وتقديم أفضل الخدمات



أطلق وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ممثلاً رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان المرحلة الثالثة من "الجائزة اللبنانية للامتياز"، في حفل أقيم في مبنى عدنان القصار الاقتصادي أمس، بحضور وزير التنمية الإدارية محمد فنيش، وسفيرة الاتحاد الأوروبي انجلينا ايخهورست، ورئيس اتحاد غرف التجارة والزراعة والصناعة العربية الوزير السابق عدنان القصار، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس، ورؤساء هيئات وفاعليات اقتصادية ورجال أعمال وموظفين كبار في عدد من الإدارات العامة.

بعد النشيد الوطني، تحدث مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد علي برو، فأشار الى أن "المرحلتين الأولى والثانية من الجائزة اللبنانية للامتياز تمنا بنجاح كبير توجتا بحفلين مميزين". وقال "قام فريق عمل برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد

والتجارة، بدعم من الخبراء الأوروبيين وبتوجيه من لجنة حكام الجائزة اللبنانية للامتياز، بتحديث وتطوير الجائزة اللبنانية للامتياز وتوسعة إطار عملها لتتضمن، إضافة الى القطاع الخاص بشقيه الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة، كلا من القطاع العام وقطاع المجتمع المدني. كما تم تصنيف الجائزة الى ثلاثة مستويات تتربع على رأسها الجائزة اللبنانية للامتياز"، مشيراً الى "هذه الجائزة ستتيح للمؤسسات والإدارات العامة ولشركات القطاع الخاص الكبيرة كما الصغيرة والمتوسطة ولهيات المجتمع المدني فرصة تقدير الجهود التي تبذلها في مجال تحسين وإضاح أنظمتها الإدارية، ما يسهم في زيادة فعاليتها وكفاءتها وتحسين قدراتها التنافسية، إضافة الى فوائد أخرى كاستعمال موارد المؤسسة في خدمة أهدافها الاستراتيجية وتحفيز مبادرات التغيير والتطوير والتركيز على النتائج عبر توفير الوقت والجهد وتحسين خدمة المواطنين والزبائن ومكانة وصورة المؤسسة والاعتراف بها كأحد الرواد في قطاعها".

ثم تحدث القصار، فقال "إن الدخول في المرحلة الثالثة من برنامج الجودة يأتي نتوياً و تتمعة لنجاح مرحلتين سابقتين، تمكن خلالها فريق وزارة الاقتصاد والتجارة في برنامج الجودة من تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان على المستويين التشريعي والمؤسستي الى حد كبير. وتشتمل المرحلة الجديدة على قضايا حيوية جداً لتعزيز الجودة في لبنان، لجهة توفير الدعم الفني والاستشاري والتدريبي للإدارات والمؤسسات العامة، وللمختبرات في مجال شهادة الاعتماد الدولي، ودعم الصناعات الغذائية اللبنانية في تطبيق نظام جودة سلامة الغذاء، فضلاً عن تحديث الجائزة اللبنانية للامتياز لتشمل مكونات المجتمع من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المدني". وحيا ما يقوم به برنامج الجودة من مساهمة في تحدي الظروف القاسية التي تمر بها المنطقة، والذي مكن الصادرات اللبنانية من أن تحقق معدل نمو يتجاوز ١٠% خلال السنوات السابقة، وأن تستمر بالنمو بمعدل قدر بنحو ٨% للأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٣. وبذلك أصبح برنامج الجودة بكل جدارة ركناً أساسياً من أركان الاقتصاد اللبناني".

بدورها، قالت ايخورست: "إن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأساسي للبنان في حقل الجودة والامتياز اللذين يعتبران عنصرين أساسيين للنمو الاقتصادي ولايجاد فرص العمل في لبنان"، مشيرةً الى "أن إدارة الجودة مهمة أيضاً في حياتنا اليومية، والأحداث الاجتماعية التي تجري على الصعيد المحلي، كما وأن أهميتها تمتد لتطال القرى والمدن خارج العاصمة حيث هناك الكثير من العمل في الأرياف اللبنانية والمؤسسات المحلية تؤمن الخدمات والبنية التحتية الأساسية، غير أن معظم الأمور الأخرى تبقى في أيدي المستثمرين والمؤسسات غير الحكومية والخيرية".

من جهته، لفت فنيش الى أن "القطاع العام يواجه تحديات جمة للارتقاء بمستوى خدماته وتحسين مستوى الكفاءة والفعالية لديه". وقال "إن مهام تطوير الإدارة العامة التي تتولى وزارة التنمية جانباً أساسياً منها لا تتم إلا من خلال التعاون بين الوزارة وبقية الإدارات العامة. ولعل التجربة الحالية خير دليل على جدوى التعاون المشترك. وتكمن أهمية إدارة الجودة في القطاع العام في تطوير نوعية هذه الخدمات وتخفيض كلفتها والمهل الزمنية المحددة لتطبيقها، والارتقاء بالإدارات والمؤسسات العامة اللبنانية الى مصاف المقاييس العالمية. إن هذا الأمر بات حاجة ملحة وخصوصاً بعد ازدياد المنافسة بين الدول في مختلف قطاعات انتاجها وضرورة اعتماد المناهج الحديثة للحوكمة. فلم تعد الحاجة تقتصر فقط على تطبيق معايير الجودة في القطاع الخاص بل أصبح من الضروري تطبيقها في الإدارة العامة وفق معايير معتمدة عالمياً"، مشدداً على "تضافر الجهود لرصد الإمكانيات المادية والتقنية اللازمة لتعزيز مفهوم إدارة الجودة عبر تأمين البيئة الإدارية الصالحة من خلال أبنية حكومية لائقة ورواتب عادلة والتدريب المستمر للموظفين الحكوميين، والحد من أثر العوامل

السياسية في القرارات الإدارية".

تبعها، كلمة رئيس الجمهورية التي ألقاها ممثله الوزير نحاس، فأشار الى أن سليمان "قد أولى موضوعي الجودة والامتياز اهتماماً خاصاً منذ البداية حيث تبنى ورعى الجائزة اللبنانية للامتياز منذ انطلاقتها الأولى في العام ٢٠٠٩"، لافتاً إلى أن "لبنان دولة صغيرة بمساحتها وعدد سكانها، وبالتالي لا يجدر بنا أن نسعى الى المنافسة في الأسواق العالمية من خلال (التي تنشأ عن الانتاج الكثيف SCALE OF ECONOMICS اقتصاديات الانتاج الواسعة النطاق)

(من خلال منتجات أو خدمات ذات قيمة مضافة منخفضة، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار PRODUCTION MASS) ارتفاع تكاليف الطاقة واليد العاملة إضافة الى استيراد معظم المواد الأولية".

وأشار الى أن "المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز التي نطلقها اليوم تتميز بتحديث النموذج اللبناني لإدارة الجودة والجائزة اللبنانية للامتياز لتشمل القطاعات التالية: الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة، القطاع العام والمجتمع المدني، كما تم توسيع إطار الجائزة لتشمل ثلاثة مستويات لمختلف القطاعات"، معلناً "أن الجائزة ستمنح لمستحقيها على أعلى المستويات الرسمية من قبل رئيس الجمهورية، أما اختيار المؤسسات والشركات المستحقة فسيتم من قبل لجنة حكام الجائزة المؤلفة من شخصيات على مستوى رفيع من المشهود لهم بالاستقامة والتجرد والنزاهة ومن ذوي الخبرة والباع الطويل في الإدارة العامة ومجتمع الأعمال".

كذلك أعلن "إطلاق المرحلة الثالثة للجائزة اللبنانية للامتياز وأدعو كافة المهتمين من مؤسسات وإدارات القطاع العام والشركات الكبيرة منها والصغيرة والمتوسطة الحجم وهيئات المجتمع المدنية الى التقدم بطلباتها الى مكتب الجائزة في وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة، علماً أن مكتب الجائزة على استعداد لتقديم كل مشورة ومساعدة في هذا المجال".

النخسار

اطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز نحاس: هدفنا التميز وتحديث النموذج اللبناني لإدارة الجودة



(اختيار المؤسسات والشركات المستحقة سيتم من لجنة حكام الجائزة. (ناصر طرابلسي

تموز ٢٠١٣ 9

حفلت مناسبة اطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز، بكلمات المشاركين الذين شددوا على اهمية هذه المرحلة "التي تأتي في ظروف غير عادية تمر في وطننا"، لافتين الى استمرار العمل الدؤوب لتنفيذ الخطط "الموضوعة ومن ضمنها حفل اطلاق المرحلة الثالثة".
لفت وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ممثلاً رئيس الجمهورية ميشال سليمان راعي اطلاق هذا الحدث، الى "ان المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز التي نطلقها "تتميز بتحديث النموذج اللبناني لإدارة الجودة، وتشمل الشركات الكبرى، والصغيرة والمتوسطة، والقطاع العام والمجتمع المدني"، مشدداً على اهمية التميز في ادارة الجودة "لانه هدفنا الاسمي Certificate وتحدث عن "توسيع اطار الجائزة لتشمل ثلاثة مستويات لمختلف القطاعات، وهي مستوى الشهادة

وهو مخصص للمؤسسات والشركات التي بدأت مسارها نحو الجودة والامتياز، ومستوى الشهادة المتقدمة مخصص للمؤسسات والشركات التي قطعت شوطا كبيرا في مجال التزام مسار الجودة Advanced Certificate للمؤسسات والشركات التي Lebanese Excellence Award والامتياز ومستوى الجائزة اللبنانية للامتياز". استكملت متطلبات الجائزة وسيرت اغوار التميز

جاء كلام نحاس في حضور وزيرى الدولة لشؤون التنمية الادارية محمد فنيش، والاعلام وليد الداوق، رئيسة بعثة الاتحاد الاوروبي السفيرة انجلينا ايخهورست، ومدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور علي برو، وعدد من الفاعليات الاقتصادية والمهتمين، وذلك في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي، بئر حسن بدءا، اشار برو الى "ان انشاء الجائزة اللبنانية للامتياز للقطاع العام قد تم بالتنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية وبتوجيه مباشر من الوزيرين نحاس وفنيش"، مؤكدا ان هذه الجائزة "ستتيح للمؤسسات والادارات العامة وشركات القطاع الخاص الكبيرة كما الصغيرة والمتوسطة وهيئات المجتمع المدني، فرصة تقدير الجهود التي تبذلها في مجال تحسين انظمتها الادارية وانساجها

وقالت ايخهورست: "انتم محظوظون في لبنان بوجود مجتمع اهلي متنوع منخرط بقوة في تقديم الخدمات العامة، بتعاون مباشر غالبا مع المؤسسات العامة، اذ تتولى المنظمات غير الحكومية توفير الرعاية الصحية والتعليم وتلبية مجموعة واسعة من الحاجات الاخرى

اما فنيش فاعتبر "ان وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية تعكف على تطبيق استراتيجية اصلاح القطاع العام وتطويره، التي اطلقناها في خريف ٢٠١١، وتصب في دعم مفهوم ادارة الجودة في اكثر من محور اعادة هندسة النظم الادارية، وتسهيل سبل العمل واجراءاته ومكثنة المعاملات وتنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية - بدوره اكد القصار ان هذه الجهود الخلاقة "تعبّر عن التزام وزارة الاقصاد والتجارة الجدي، وفريق العمل اللبناني الاوروبي الكفّي والمتجانس الذي يعمل بشفافية كبيرة وحرفية عالية في سبيل تعزيز تنافسية الانتاج والتصدير للسلع والمنتجات اللبنانية

واخيرا تحدث نحاس ممثلا رئيس الجمهورية، فكشف ان الوزارة "تجري الاتصالات اللازمة مع الجوائز المماثلة في الدول العربية والاوروبية ودول اخرى، وذلك بغية توقيع مذكرات اعتراف متبادل في ما بينها، مما يكسب الجائزة اللبنانية للامتياز بعدا دوليا مرموقا. وكخطوة اولى في هذا المجال اصبح مكتب الجائزة في وحدة الجودة في الوزارة عضوا شريكا مع المؤسسة الهيلينية للادارة التي تدير جائزة الامتياز في اليونان."



اللبنانية للامتياز اطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة الاثنين ٠٨ تموز ٢٠١٣ - ٠٤:٢٦

سليمان المرحلة الثالثة من "الجائزة اطلق وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ممثلا رئيس الجمهورية العماد ميشال في مبنى عدنان القصار الاقتصادي، في حضور وزير التنمية الادارية اللبنانية للامتياز"، في حفل اقيم صباح اليوم العربية الاتحاد الاوروبي انجلينا ايخهورست، رئيس اتحاد غرف التجارة والزراعة والصناعة محمد فنيش، سفيرة نسناس، ورؤساء هيئات وفاعليات الوزير السابق عدنان القصار، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه الادارات العامة اقتصادية ورجال اعمال والموظفين الكبار في عدد من

برو الذي قال: "يسعدني ان بداية النشيد الوطني، ثم كلمة مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد الدكتور علي الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز برعاية مشكورة من ارحب بكم بكلمة مختصرة في حفلنا هذا لاطلاق المرحلة وزارة اللبنانية العماد ميشال سليمان، والذي تقيمه وزارة الاقتصاد والتجارة بالتنسيق مع فخامة رئيس الجمهورية "الاوروبي الدولة لشؤون التنمية الادارية من خلال برنامج الجودة الممول من الاتحاد

بنجاح كبير توجتا بحفلين مميزين اقيما وأشار الى ان "المرحلتين الاولى والثانية من الجائزة اللبنانية للامتياز تمنا بعدا في كانون الثاني ٢٠١٠ وشباط ٢٠١٢، حيث سلم فخامته درع برعاية فخامة الرئيس في القصر الجمهوري في الجائزة في ظروف للامتياز للمؤسسات والشركات المستحقة. واليوم يأتي اطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية من معالي الوزير نحاس الاستمرار في العمل غير عادية يمر بها وطننا الحبيب، لكننا آلينا على انفسنا وبتوجيه "حفل اطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز الدؤوب لتنفيذ الخطط الموضوعة ومن ضمنها

الاوروبيين وبتوجيه من لجنة وقال: "قام فريق عمل برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة، بدعم من الخبراء الجائزة اللبنانية للامتياز وتوسعة اطار عملها لتتضمن، اضافة الى حكام الجائزة اللبنانية للامتياز، بتحديث وتطوير المجتمع بشقيه الشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة، كلا من القطاع العام وقطاع القطاع الخاص اللبنانية للامتياز"، مشيرا الى "ان انشاء المدني. كما تم تصنيف الجائزة الى ثلاثة مستويات تتربع على رأسها الجائزة قد تم بالتنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية وبتوجيه مباشر من الجائزة اللبنانية للامتياز للقطاع العام "الوزيرين نقولا نحاس ومحمد فنيش معالي

الكبيرة كما الصغيرة وأوضح ان " هذه الجائزة ستتيح للمؤسسات والادارات العامة ولشركات القطاع الخاص تبذلها في مجال تحسين وانضاج انظمتها الادارية، ما والمتوسطة ولهيات المجتمع المدني فرصة تقدير الجهود التي في وكفاءتها وتحسين قدراتها التنافسية، اضافة الى فوائد اخرى كاستعمال موارد المؤسسة يساهم في زيادة فعاليتها النتائج عبر توفير الوقت والجهد خدمة اهدافها الاستراتيجية وتحفيز مبادرات التغيير والتطوير والتركيز على "المؤسسة والاعتراف بها كأحد الرواد في قطاعها وتحسين خدمة المواطنين والزبائن ومكانة وصورة

الجائزة برئاسة معالي الوزير سنعمل وأكد "اننا في فريق عمل برنامج الجودة ومكتب الجائزة وبتوجيهات لجنة حكام الحفاظ التام على سرية المعلومات الخاصة في ما يتعلق بالشركات كما عهدتمونا بجدية تامة وشفافية واضحة مع الاشتراك في المرحلة الثالثة من الجائزة. وندعوكم الى الاستحصال على كتيب الجائزة والمؤسسات الراغبة في بالسرعة الممكنة حسبما هو موضح في اللبنانية للامتيان المتوفر خارج القاعة والمبادرة الى تقديم طلبات الاشتراك القطاعات وكتيبا خاصا لجائزة القطاع العام. وهنا نتمنى على الكتيب، علما ان هناك كتيباً عاماً للجائزة لكل وتسليمها والادارات العامة المهتمة بالتقدم للجائزة ملء الاستمارة الاولى المرفقة بالكتيب المؤسسات والشركات على اتم الاستعداد لتلقي الاستفسارات لمكتب الجائزة ليتم الاتصال بهم لاحقاً"، مشيراً الى ان "فريق عمل البرنامج". "اللازمين بخصوص تقديم الطلبات وملء مستندات التقديم والاجابة على اسئلتكم وتقديم المشورة والنصح

العربي على الحضارة والتقدم ثم تحدث القصار مرحبا بالحضور "في هذا الصرح الذي اردناه نافذة للبنان والعالم الجائزة اللبنانية للامتيان هو حدث نفتخر به وندعمه الى والابداع والتميز". وقال: "إن إطلاق المرحلة الثالثة من والاتحاد القائمين عليها في وزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، أقصى الحدود، ونهني ممثلاً راعي الحفل سليمان، "الذي أهديه الأوروبي الذي يقدم التمويل والدعم الفني للمشروع". وحيا الوزير نحاس "بالجودة على أعلى المستويات الرسمية أطيّب السلام، لما تؤكد رعايته من اهتمام

لنجاح مرحلتين سابقتين، تمكن وقال القصار: "إن الدخول في المرحلة الثالثة من برنامج الجودة يأتي بتويجا وتنمة من تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان على المستويين خلالها فريق وزارة الاقتصاد والتجارة في برنامج الجودة كبير. وتشتمل المرحلة الجديدة على قضايا حيوية جدا لتعزيز الجودة في لبنان، لجهة التشريعي والمؤسسي إلى حد مجال شهادة الاعتماد توفير الدعم الفني والاستشاري والتدريبي للإدارات والمؤسسات العامة، وللمختبرات في سلامة الغذاء، فضلا عن تحديث الجائزة اللبنانية الدولي، ودعم الصناعات الغذائية اللبنانية في تطبيق نظام جودة "القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المدني للامتيان لتشمل مكونات المجتمع من

والتجارة، وفريق العمل اللبناني - اضافة: "هذه الجهود الخلاقة تعبر عن الالتزام الجدي من قبل وزارة الاقتصاد كبيرة وحرفية عالية في سبيل تعزيز تنافسية الإنتاج والتصدير للسلع الأوروبي الكفاء والمتجانس الذي يعمل بشفافية ثقافة سلامة الغذاء، كما اللبنانية. ومن شأن ذلك أن يساهم في زيادة النمو والقيمة المضافة للإنتاج، وينمي والمنتجات "يعزز فرص نمو الصادرات، ويستحدث المزيد من فرص العمل

التي تمر بها المنطقة، والذي وختم: "نحبي جهودكم وما قدمه برنامج الجودة من مساهمة في تحدي الظروف القاسية خلال السنوات السابقة، وأن تستمر بالنمو بمعدل قدر بنحو %ممكن الصادرات اللبنانية أن تحقق معدل نمو يتجاوز ١٠ عام ٢٠١٣. وبذلك أصبح برنامج الجودة بكل جدارة ركنا أساسيا من أركان الاقتصاد ٨% للأشهر الخمسة الأولى من لبنان واقتصاده مواكبا لإيقاع اللبناني. أكرر التهئة والتقدير لما تقومون به من جهود مميزة ومثابرة لافتة لبيبي "العصر

الجودة والامتيان اللذين وقالت السفيرة ابخهورست: "ان الاتحاد الاوروي هو الشريك الاساسي للبنان في حقل "في لبنان يعتبران عنصرين اساسيين للنمو الاقتصادي ولايجاد فرص العمل

متساوية لاي مشترك اضافت: "انا شخصيا أحب مبادرة جائزة الامتيان لانها عملية مشاركة حصرية ذات فرص مفتوحة أمام المنظمات غير حكومية والمؤسسات العامة للفوز، ومفتوحة امام كل الشركات من الاحجام كافة، كما انها لجائزة الجودة"، مشيرة الى ان "تطبيق ادارة الجودة في الشركات امر مهم للتأكد وهي مبنية وفق النظام الاوروي

لمساعدة المنتجات اللبنانية جودة الخدمات والمنتجات، وهو امر ياتي في طبيعة اهتماماتنا في جهودنا المستمرة من "ومنافسة المنتجات في الاسواق العالمية

التي تجري على الصعيد المحلي، وفتنت الى "ان ادارة الجودة مهمة ايضا في حياتنا اليومية، والاحداث الاجتماعية العاصمة حيث هناك الكثير من العمل في الارياف اللبنانية كما وان اهميتها تمتد لتطال القرى والمدن خارج الخدمات والبنية التحتية الاساسية، غير ان معظم الامور الاخرى تبقى في ايدي والمؤسسات المحلية تؤمن "المستثمرين والمؤسسات غير الحكومية والخيرية

المجتمع المدني، والرجال والنساء وأعلنت ان "جائزة الامتياز التي نحن بصدد اطلاقها اليوم ما هي الا لتكريم اهمية يقدمون المساعدة للمحتاجين". وقالت: "اولئك يستحقون ان نشير الذين يعملون في الامكنة البعيدة في لبنان والذين "مهمة لتطوير المجتمع اللبناني اليهم على انهم فعاليات

تحسينها وكيفية تحديد الطموحات وأشار الى ان جائزة الامتياز تعتمد على النقد الذاتي وتحديد المجالات التي يمكن بجائزة مالية، انها جائزة استمرارية للقيام بشكل مختلف وبشكل التي يمكن تحقيقها في المستقبل. وقالت: "انها ليست "يمكننا جميعا الاستفادة منها وتطبيقها في اعمالنا ومؤسساتنا وحياتنا الشخصية افضل. انها تجربة

بين الاتحاد الاوروبي ولبنان. وختمت شاكرة الوزيرين فنيش ونحاس والقصار على "جهودهم الدائمة لتعزيز التعاون اللبنانيين يجري تطوير وتعميق الشراكة بين لبنان والاتحاد فنحن من خلالكم ومن خلال العديد من شركائنا "الاوروبي

اللبنانية للامتياز مع هذا الحشد من جهته، قال الوزير فنيش: "يسرني مشاركتكم في اطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة "العام والخاص الذي يضم نخبة من الاداريين والمهنيين من القطاعين

الجودة الممول من الاتحاد اضاف: "بداية، أود ان انوه بالجهود الحثيثة لوزارة الاقتصاد والتجارة ولبرنامج اللبنانية للامتياز الذي حفز العديد من المساهمين من الاوروبي، وخصوصا في ما يتعلق بتصميم برنامج الجائزة للتكامل والمجتمع الاهلي على اعتماد معايير الجودة. كما أثنى التعاون البناء بين الوزارتين القطاعين الخاص والعام التنسيق الدائم بخصوص الجانب المتعلق في ما بينهما لجهة اعتماد الجودة في القطاع العام. واؤكد ضرورة مواصلة المسؤولين في كل من الوزارتين لاعداد وقرار عدد من القوانين بالقطاع العام من خلال الاجتماعات الدائمة بين بهذا الشأن، أمل متابعة هذا الموضوع وابعاء الاهمية المطلوبة لوضع وقرار النصوص والمراسيم المتعلقة "التشريعية والتنظيمية اللازمة

وتحسين مستوى الكفاءة والفعالية وأشار الى ان القطاع العام اللبناني يواجه تحديات جمة للارتقاء بمستوى خدماته تتولى وزارة التنمية جانباً أساسياً منها لا تتم الا من خلال التعاون بين لديه، وقال: "ان مهام تطوير الادارة العامة التي وتكمن اهمية ادارة .وبقية الادارات العامة. ولعل التجربة الحالية خير دليل على جدوى التعاون المشترك الوزارة كلفتها والمهل الزمنية المحددة لتطبيقها، والارتقاء الجودة في القطاع العام في تطوير نوعية هذه الخدمات وتخفيض اللبنانية الى مصاف المقاييس العالمية. ان هذا الامر بات حاجة ملحة وخصوصا بعد بالادارات والمؤسسات العامة للحكومة. فلم تعد الحاجة ازدياد المنافسة بين الدول في مختلف قطاعات انتاجها وضرورة اعتماد المناهج الحديثة اصبح من الضروري تطبيقها في الادارة العامة وفق تقتصر فقط على تطبيق معايير الجودة في القطاع الخاص بل ويفعل خدمات هذا القطاع، بصفته المحفز الاساسي للتنمية والناظم للقطاعات معايير معتمدة عالمياً، ما يحسن ومراحل النمو الاقتصادي في الاقتصادية، مع الحفاظ على خصوصية الواقع اللبناني، وواقع الادارة اللبنانية، "مجتمعنا

ادارة الجودة عبر تأمين البيئة وشدد على "تضافر الجهود لرصد الامكانات المادية والتقنية اللازمة لتعزيز مفهوم عادلة والتدريب المستمر للموظفين الحكوميين، والحد من اثر الادارية الصالحة من خلال ابنية حكومية لائقة ورواتب "القرارات الادارية العوامل السياسية في

تطبيقها برامج استراتيجية تطوير وأشار الى "الدور الذي تقوم به وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية من خلال انها تعكف على تطبيق استراتيجية اصلاح وتطوير القطاع العام التي الادارة العامة بما يدعم مفهوم ادارة الجودة، اذ النظم عام ٢٠١١، والتي تصب في دعم مفهوم ادارة الجودة في اكثر من محور مثل: اعادة هندسة اطلاقها في خريف الالكترونية، تطوير منهجية الادارية، تسهيل طرق واجراءات العمل، مكننة المعاملات وتنفيذ برنامج الحكومة البشرية وغيرها من البرامج والمشاريع ذات الصلة للتخطيط الاستراتيجي، انشاء وحدات لادارة الموارد

الادارات والمؤسسات العامة من خلال وختم مرحبا بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة في تعميم ثقافة الجودة على البنية التحتية المناسبة"، معتبرا "ان ادارة الجودة في القطاعين العمل الدؤوب لتطوير التشريعات الملائمة وتأمين الاهداف عملية دائمة ومستمرة لا تتوقف عند انجازات معينة بل تتطلب متابعة وتطوير لبلوغ العام والخاص هي التقدم في هذا الملف وفق البرنامج المنشودة، وعليه فاني امل ان نلتقي مجددا في مناسبات اخرى لابرار المزيد من التجارة ووزارة التنمية الادارية خصوصا لجهة منح جوائز امتياز الموضوع والمتفق عليه بين وزارة الاقتصاد "مميزة في القطاع العام اللبناني لادارات لبنانية

قد أولى موضوعي الجودة " واخيرا كلمة رئيس الجمهورية ألقاها ممثله الوزير نحاس الذي اشار الى ان سليمان اللبنانية للامتياز منذ انطلاقتها الاولى في العام ٢٠٠٩"، والامتياز اهتماما خاصا منذ البداية حيث تبني ورعى الجائزة اصبح الاقتصاد العالمي يتسم بوجود مجموعات اقتصادية كبيرة تتفاعل وتتنافس اقتصاديا وقال: "مع تطور العولمة، التجارية المتعددة الاطراف وتجاريا في اطار منظمة التجارة العالمية والمنظمات الاقليمية من خلال الاتفاقات "عبر الحدود والثنائية وتتميز بانفتاح اكبر واشمل للتبادل التجاري

بنا ان نسعى الى المنافسة في اضاف: "كما تعلمون، فان لبنان دولة صغيرة بمساحته وعدد سكانه، وبالتالي لا يجدر التي تنشأ عن (SCALE OF ECONOMICS) النطاق الاسواق العالمية من خلال اقتصاديات الانتاج الواسعة خلال منتجات او خدمات ذات قيمة مضافة منخفضة، خصوصا من (PRODUCTION MASS) الانتاج الكثيف اكلاف الطاقة واليد العاملة اضافة الى استيراد معظم المواد لاولية. لذلك، اصبح من اذ اخذنا بعين الاعتبار ارتفاع لدينا ميزات تفاضلية الاهمية بمكان ان نركز على انتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة حيث "تساعدنا على المنافسة واخترق اسواق جديدة

لزيادة الانتاجية والكفاءة والفعالية وتابع: "كذلك يشكل تطوير وتطبيق نظم ادارة الجودة في القطاع العام مدخلا مهما الوقت والجهد واستعمال افضل الموارد المتاحة، اضافة الى تقويتها فيها وتقديم خدمات افضل للمواطنين وتوفير "مثيلاتها في الدول المتقدمة للتمكن من محاكاة

المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية وقال: "انطلاقا مما تقدم وسعيا نحو العودة والتميز نقيم اليوم حفلنا هذا لاطلاق العماد ميشال سليمان، وذلك بالتنسيق بين كل من وزارة الاقتصاد والتجارة للامتياز، برعاية فخامة رئيس الجمهورية خلال برنامج الجودة في الدولة لشؤون التنمية الادارية وبعثة مفوضية الاتحاد الاوروبي الى لبنان، وذلك من ووزارة وباستضافة كريمة من معالي الصديق الاستاذ عدنان وزارة الاقتصاد والتجارة والتمويل من الاتحاد الاوروبي، "التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية القصار رئيس الاتحاد العام لغرف

تتميز بتحديث النموذج اللبناني لادارة وأشار الى ان المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز التي نطلقها اليوم القطاعات التالية: الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة، القطاع الجودة والجائزة اللبنانية للامتياز لتشمل وهي والمجتمع المدني، كما تم توسيع اطار الجائزة لتشمل ثلاثة مستويات لمختلف القطاعات العام

نحو الجودة وهو مخصص للمؤسسات والشركات التي ابتدأت مسارها CERTIFICATE مستوى "الشهادة - والامتياز

التي وهو مخصص للمؤسسات والشركات "CERTIFICATE ADVANCED مستوى "الشهادة المتقدمة - قطعت شوطا كبيرا في مجال الالتزام بمسار الجودة والامتياز

والشركات التي للمؤسسات "AWARD EXCELLENCE LEBANESE" مستوى الجائزة اللبنانية للامتياز - استكملت متطلبات الجائزة وسيرت اغوار التميز

الجمهورية اللبنانية، اما وأعلن ان الجائزة ستمنح لمستحقيها على اعلى المستويات الرسمية من قبل فخامة رئيس حكام الجائزة المؤلفة من شخصيات على مستوى رفيع من اختيار المؤسسات والشركات المستحقة فسيتم من قبل لجنة والنزاهة ومن ذوي الخبرة والباع الطويل في الادارة العامة ومجتمع الاعمال، وذلك المشهود لهم بالاستقامة والتجرد الفنيين، وبعد مراجعة وتدقيق مكتب بناء على تقارير التقييم المعدة من قبل مجموعة اختصاصية ومدربة من المقيمين "والتجارة الجائزة في وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد

المماثلة في الدول العربية اضاف: "كذلك تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة باجراء الاتصالات اللازمة مع الجوائز متبادل في ما بينها، ما يكسب الجائزة اللبنانية للامتياز والاوربية ودول اخرى، وذلك بغية توقيع مذكرات اعتراف اولى في هذا المجال اصبح مكتب الجائزة في وحدة الجودة في الوزارة عضوا شريكا مع بعدا دوليا مرموقا، وكخطوة المؤسسة الهلينية للادارة التي تدير جائزة الامتياز في اليونان

اللبنانية للامتياز وادعو كافة المهتمين وقال: "بناء على ما تقدم، يسرني ان اعلن اليوم اطلاق المرحلة الثالثة للجائزة الكبيرة منها والصغيرة والمتوسطة الحجم وهيئات المجتمع المدنية الى من مؤسسات وادارات القطاع العام والشركات علما ان مكتب الى مكتب الجائزة في وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة اعتبارا من هذا اليوم، التقدم بطلباتها "الجائزة على استعداد لتقديم كل مشورة ومساعدة في هذا المجال

خصوصا في مجال ارساء وتطوير وختم بالقول: "لا بد لي من الاشادة بالدعم الذي يقدمه الاتحاد الاوروبي للبنان الاتحاد الاوروبي الى لبنان ممثلة بسعادة السفارة انجلينا البنية التحتية للجودة والامتياز وذلك عبر بعثة مفوضية الاستاذ التأكيد على التعاون والتنسيق مع معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية الصديق ايخورست. كذلك، اود العام. كما اشكر معالي الصديق الاستاذ محمد فنيش خصوصا في ما يتعلق بالجائزة اللبنانية للامتياز المخصصة للقطاع هذه الفرصة لتهنئته على منحه جائزة الشخصية المصرفية العربية عدنان القصار على استضافته لهذا الحفل مغتنما في قبل "القمة المصرفية العربية الدولية" التي عقدت الاسبوع الماضي في فيينا - النمسا للعام ٢٠١٢/٢٠١٣ من والامتياز شعارا لنا جميع لتحقيق ما النهائية، اود ان اشكركم جميعا على حضوركم لهذا الحفل، املا ان تكون الجودة نصبو اليه ولرفعة بلدنا الحبيب."



National News Agency

Third phase of Lebanese Excellence Award kicks off under patronage of Sleiman

Mon 08 Jul 2013 at 16:50



NNA - Caretaker Minister of Economy and Trade, Nicolas Nahhas, representing President Michel Sleiman, on Monday launched the third stage of the Lebanese Excellence Award, in a ceremony held at Adnan Kassar Economy Building, in presence of State Minister Mohammad Fneish, EU envoy Angelina Eichhorst, and scores of high-ranking businessmen and economists.

In a word delivered on the occasion, Nahhas explained that due to Lebanon's limited periphery, the economics of scale little helped boosting the country's competitiveness on the world markets. He then indicated that focus must be on the production of high-quality goods and services that allow Lebanon to penetrate new markets.

He also noted that the third stage of the Lebanese Excellence Award's scope was extended to include three levels in all sectors: the Certificate level, the Advanced Certificate level, and the Lebanese Excellence Award level.

The Lebanese Excellence Award is internationally renowned and is designed for organizations or organizational units that wish to be regarded as national role models and develop continuous improvement. The award is granted annually to organizations committed to excellence. In particular, award winners adopt quality management systems and Lebanese Quality Management Model approaches designed and executed by the Lebanese Ministry of Economy & Trade.

The Lebanese Quality Management Model is based on the European Foundation for Quality Management (EFQM), a major international quality and excellence model. The 2009 award program was managed by QUALEB Sustaining Quality Programme, a European Union-funded project hosted at the Lebanese Ministry of Economy & Trade.

Within this frame, Nahhas did not fail to extol the support of the European Union for Lebanon, especially on the level of developing the infrastructure of quality and excellence.

السفير

تطبيق «الجودة» مدخل لزيادة الإنتاجية



نحاس متوسطا القصار وفنيش وتبدو ايخهورست وقوفا (مصطفى جمال الدين)

اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس، ممثلاً رئيس الجمهورية ميشال سليمان، خلال إطلاق المرحلة الثالثة من «الجائزة اللبنانية للامتياز»، أن «تطوير وتطبيق نظم إدارة الجودة في القطاع العام يشكل مدخلا مهما لزيادة الإنتاجية والكفاءة والفعالية فيها، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين وتوفير الوقت والجهد واستعمال أفضل للموارد المتاحة، إضافة إلى تقويتها للتمكن من محاكاة مثيلاتها في الدول المتقدمة.»

حضر الحفل الذي أقيم أمس، في «مبنى عدنان القصار الاقتصادي» وزير التنمية الإدارية محمد فنيش، سفير «الاتحاد الأوروبي» انجلينا ايخهورست، رئيس «اتحاد

غرف التجارة والزراعة والصناعة العربية» الوزير السابق عدنان القصار، رئيس «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» روجيه سناس، ومدير «برنامج الجودة» في وزارة الاقتصاد الدكتور علي برو.

ولفت نحاس الانتباه إلى أن «المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز تتميز بتحديث النموذج اللبناني لإدارة الجودة والجائزة نفسها، لتشمل القطاعات التالية: الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة، القطاع العام والمجتمع المدني». وأوضح أنه «تم توسيع إطار الجائزة لتشمل ثلاثة مستويات لمختلف القطاعات وهي: مستوى الشهادة وهو مخصص للمؤسسات والشركات التي بدأت مسارها نحو الجودة والامتياز، ومستوى الشهادة المتقدمة وهو مخصص للمؤسسات والشركات التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال الالتزام في هذا المسار، إضافة إلى مستوى الجائزة اللبنانية للامتياز للمؤسسات والشركات التي استكملت متطلبات الجائزة وسيرت أغوار التميز.»

وإذ شدد نحاس على «أهمية إدارة الجودة في القطاع العام لتطوير نوعية الخدمات وتخفيض كلفتها والمهل الزمنية المحددة لتطبيقها، والارتقاء بالإدارات والمؤسسات العامة اللبنانية إلى مصاف المقاييس العالمية»، اعتبر أن «الحاجة لم تعد تقتصر فقط على تطبيق معايير الجودة في القطاع الخاص بل أصبح من الضروري تطبيقها في الإدارة العامة وفق معايير معتمدة عالمياً.»

من جهته، اعتبر فنيش أن «القطاع العام اللبناني يواجه تحديات جمة للارتقاء بمستوى خدماته وتحسين مستوى الكفاءة والفعالية لديه»، لافتاً الانتباه إلى أن «مهمات تطوير الإدارة العامة التي تتولى وزارة التنمية جانباً أساسياً منها لا تتم إلا من خلال التعاون بين الوزارة وبقية الإدارات العامة». وإذ شدد على «أهمية إدارة الجودة في القطاع العام، اعتبر أن «الحاجة لم تعد تقتصر فقط على تطبيق معايير الجودة في القطاع الخاص بل أصبح من الضروري تطبيقها في الإدارة العامة وفق معايير معتمدة عالمياً، ما يحسن ويفعل خدمات هذا القطاع، بصفته المحفز الأساسي للتنمية والناظم للقطاعات الاقتصادية.» بدوره، توه القصار «بجهود برنامج الجودة التي مكنت الصادرات اللبنانية من أن تحقق نمواً يتجاوز ١٠ في المئة خلال السنوات السابقة، وأن تستمر بالنمو بمعدل قدر بنحو ٨ في المئة للأشهر الخمسة الأولى من عام 2013» واعتبر أن «الدخول في المرحلة الثالثة من برنامج الجودة يأتي تويجاً وتممة لنجاح مرحلتين سابقتين، تمكن خلالها فريق وزارة الاقتصاد والتجارة في برنامج الجودة من تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان على المستويين التشريعي والمؤسساتي إلى حد كبير.»

أما ايخهورست فلفت الانتباه إلى أن «الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأساسي للبنان في حقل الجودة والامتياز اللذين يعتبران عنصرين أساسيين للنمو الاقتصادي ولإيجاد فرص العمل في لبنان» مشيرة إلى أن «تطبيق إدارة الجودة في الشركات، مهم للتأكد من جودة الخدمات والمنتجات، وبأن في طليعة اهتماماتنا في جهودنا المستمرة لمساعدة المنتجات اللبنانية لمنافسة المنتجات في الأسواق العالمية.» وأوضحت أن «جائزة الامتياز تعتمد على النقد الذاتي وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها وكيفية تحديد الطموحات التي

يمكن تحقيقها في المستقبل.»
أما برو فأشار إلى أن «هذه الجائزة ستتيح للمؤسسات والإدارات العامة ولشركات القطاع الخاص الكبيرة كما الصغيرة والمتوسطة ولهيات المجتمع المدني، فرصة تقدير الجهود التي تبذلها في مجال تحسين وإنضاج أنظمتها الإدارية، ما يساهم في زيادة فعاليتها وكفاءتها وتحسين قدراتها التنافسية.»

إطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة «البنائيّة للإمتياز» نحّاس مُمثلاً سلّيمان : تشكّل مدخلاً لزيادة الإنتاجية والكفاءة وتقديم أفضل الخدمات



(٠) | ٢٠١٣/٠٧/٠٩

أطلق وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ممثلاً رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان المرحلة الثالثة من «الجائزة اللبنانية للإمتياز»، في احتفال اقيم صباح امس في مبنى عدنان القصار الاقتصادي، في حضور وزير التنمية الادارية مجد فنيش، سفيرة الاتحاد الاوروبي انجلينا ايخورست، رئيس اتحاد غرف التجارة والزراعة والصناعة العربية الوزير السابق عدنان القصار، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس، ورؤساء هيئات وفاعليات اقتصادية ورجال اعمال والموظفين الكبار في عدد من الادارات العامة. بداية النشيد الوطني، ثم كلمة مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد الدكتور علي برو الذي اشار: أشار الى ان «المرحلتين الاولى والثانية من الجائزة اللبنانية للإمتياز تمنا بنجاح كبير توحتا باحتفالين مميزين اقيما برعاية رئيس الجمهورية في القصر الجمهوري في بعبدا في كانون الثاني ٢٠١٠ وشباط ٢٠١٢، حيث سلم فخامته درع الجائزة اللبنانية للإمتياز للمؤسسات والشركات المستحقة. واليوم يأتي اطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة في ظروف غير عادية يمر بها وطننا الحبيب، لكننا ألبنا على انفسنا وبتوجيه من معالي الوزير نحاس الاستمرار في العمل الدؤوب لتنفيذ الخطط الموضوعة ومن ضمنها احتفال اطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للإمتياز».

{ القصار }

ثم تحدث القصار مرحباً بالحضور «في هذا الصرح الذي أردناه نافذة للبنان والعالم العربي على الحضارة والتقدم والإبداع والتميز». وقال: «إن إطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للإمتياز هو حدث نفتخر به وندعمه إلى أقصى الحدود، ونهنئ القائمين عليها في وزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، والاتحاد الأوروبي الذي يقدم التمويل والدعم الفني للمشروع». وحيا الوزير نحاس ممثلاً راعي الحفل سليمان، «الذي أهديه أطيب السلام، لما تؤكد رعايته من اهتمام بالجودة على أعلى المستويات الرسمية».

وقال القصار: «إن الدخول في المرحلة الثالثة من برنامج الجودة يأتي تنويجا وتنمة لنجاح مرحلتين سابقتين، تمكن خلالها فريق وزارة الاقتصاد والتجارة في برنامج الجودة من تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان على المستويين التشريعي والمؤسساتي إلى حد كبير. وتشتمل المرحلة الجديدة على قضايا حيوية جدا لتعزيز الجودة في لبنان، لجهة توفير الدعم الفني والاستشاري والتدريبي للإدارات والمؤسسات العامة، وللمختبرات في مجال شهادة الاعتماد الدولي، ودعم الصناعات الغذائية اللبنانية في تطبيق نظام جودة سلامة الغذاء، فضلا عن تحديث الجائزة اللبنانية للامتياز لتشمل مكونات المجتمع من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المدني».

أضاف: «هذه الجهود الخلاقة تعبر عن الالتزام الجدي من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة، وفريق العمل اللبناني - الأوروبي الكفوء والمتجانس الذي يعمل بشفافية كبيرة وحرفية عالية في سبيل تعزيز تنافسية الإنتاج والتصدير للسلع والمنتجات اللبنانية. ومن شأن ذلك أن يساهم في زيادة النمو والقيمة المضافة للإنتاج، وينمي ثقافة سلامة الغذاء، كما يعزز فرص نمو الصادرات، ويستحدث المزيد من فرص العمل».

{ إيخهورست }

وقالت السفيرة إيخهورست: «إن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأساسي للبنان في حقل الجودة والامتياز اللذين يعتبران عنصرين أساسيين للنمو الاقتصادي ولايجاد فرص العمل في لبنان».

أضافت: «أنا شخصا أحب مبادرة جائزة الامتياز لانها عملية مشاركة حصرية ذات فرص متساوية لاي مشترك للفوز، ومفتوحة امام كل الشركات من الاحجام كافة، كما انها مفتوحة أمام المنظمات غير حكومية والمؤسسات العامة وهي مبنية وفق النظام الأوروبي لجائزة الجودة»، مشيرة الى ان «تطبيق ادارة الجودة في الشركات امر مهم للتأكد من جودة الخدمات والمنتجات، وهو امر ياتي في طليعة اهتماماتنا في جهودنا المستمرة لمساعدة المنتجات اللبنانية ومنافسة المنتجات في الاسواق العالمية».

وأعلنت ان «جائزة الامتياز التي نحن بصدد اطلاقها اليوم ما هي الا لتكريم اهمية المجتمع المدني، والرجال والنساء الذين يعملون في الامكنة البعيدة في لبنان والذين يقدمون المساعدة للمحتاجين». وقالت: «اولئك يستحقون ان نشير اليهم على انهم فعاليت مهممة لتطوير المجتمع اللبناني».

من جهته، قال الوزير فينيش:

الى ان القطاع العام اللبناني يواجه تحديات جمة للارتقاء بمستوى خدماته وتحسين مستوى الكفاءة والفعالية لديه، وقال: «إن مهام تطوير الادارة العامة التي تتولى وزارة التنمية جانبها اساسيا منها لا تتم الا من خلال التعاون بين الوزارة وبقية الادارات العامة. ولعل التجربة الحالية خير دليل على جدوى التعاون المشترك. وتكمن اهمية ادارة الجودة في القطاع العام في تطوير نوعية هذه الخدمات وتخفيض كلفتها والمهل الزمنية المحددة لتطبيقها، والارتقاء بالادارات والمؤسسات العامة اللبنانية الى مصاف المقاييس العالمية. ان هذا الامر بات حاجة ملحة وخصوصا بعد ازدياد المنافسة بين الدول في مختلف قطاعات انتاجها وضرورة اعتماد المناهج الحديثة للحكومة، فلم تعد الحاجة تقتصر فقط على تطبيق معايير الجودة في القطاع الخاص بل اصبح من الضروري تطبيقها في الادارة العامة وفق معايير معتمدة عالميا، ما يحسن ويفعل خدمات هذا القطاع، بصفته المحفز الأساسي للتنمية والناظم للقطاعات الاقتصادية، مع الحفاظ على خصوصية الواقع اللبناني، وواقع الادارة اللبنانية، ومراحل النمو الاقتصادي في مجتمعنا».

واخيرا كلمة رئيس الجمهورية ألقاها ممثله الوزير نحاس الذي اشار الى ان سليمان «قد أولى موضوعي الجودة والامتياز اهتماما خاصا منذ البداية حيث تبنى ورعى الجائزة اللبنانية للامتياز منذ انطلاقتها الاولى في العام ٢٠٠٩»، وقال: «مع تطور العولمة، اصبح الاقتصاد العالمي يتسم بوجود مجموعات اقتصادية كبيرة تتفاعل وتتنافس اقتصاديا وتجاريا في اطار منظمة التجارة العالمية والمنظمات الاقليمية من خلال الاتفاقات التجارية المتعددة الاطراف والثنائية وتتميز بانفتاح اكبر واشمل للتبادل التجاري عبر الحدود».

أضاف: «كما تعلمون، فان لبنان دولة صغيرة بمساحته وعدد سكانه، وبالتالي لا يجدر بنا ان نسعى الى المنافسة في الاسواق العالمية من خلال اقتصاديات الانتاج الواسعة النطاق (SCALE OF ECONOMICS)) التي تنشأ عن الانتاج الكثيف PRODUCTION MASS من خلال منتجات او خدمات ذات قيمة مضافة منخفضة، خصوصا اذ اخذنا بعين الاعتبار ارتفاع اكلاف الطاقة واليد العاملة اضافة الى استيراد معظم المواد لاولية. لذلك، اصبح من الاهمية بمكان ان نركز على انتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة حيث لدينا ميزات تفاضلية تساعدنا على المنافسة واختراق اسواق جديدة».

وتابع: «كذلك يشكل تطوير وتطبيق نظم ادارة الجودة في القطاع العام مدخلا مهما لزيادة الانتاجية والكفاءة والفعالية فيها وتقديم خدمات افضل للمواطنين وتوفير الوقت والجهد واستعمال افضل الموارد المتاحة، اضافة الى تقويتها للتمكن من محاكاة مثيلاتها في الدول المتقدمة».

وقال: «انطلاقا مما تقدم وسعيًا نحو العودة والتميز نقيم اليوم احتفالنا هذا لاطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز، برعاية فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، وذلك بالتنسيق بين كل من وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية وبعثة مفوضية الاتحاد الأوروبي الى لبنان، وذلك من خلال

برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة والممول من الاتحاد الاوروبي، وباستضافة كريمة من معالي الصديق الاستاذ عدنان القصار رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية». وأشار الى ان المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز التي نطلقها اليوم تتميز بتحديث النموذج اللبناني لادارة الجودة والجائزة اللبنانية للامتياز لتشمل القطاعات التالية: الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة، القطاع العام والمجتمع المدني.

وقال: «بناء على ما تقدم، يسرني ان اعلن اليوم اطلاق المرحلة الثالثة للجائزة اللبنانية للامتياز وادعو جميع المهتمين من مؤسسات وادارات القطاع العام والشركات الكبيرة منها والصغيرة والمتوسطة الحجم وهيئات المجتمع المدنية الى التقدم بطلباتها الى مكتب الجائزة في وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة اعتبارا من هذا اليوم، علما ان مكتب الجائزة على استعداد لتقديم كل مشورة ومساعدة في هذا المجال».



إطلاق المرحلة الثالثة من «الجائزة اللبنانية للإمتياز»

الثلاثاء ٠٩ تموز ٢٠١٣
أطلق وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ممثلاً رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان المرحلة الثالثة من «الجائزة اللبنانية للإمتياز»، في حفل أقيم أمس في مبنى القصر الاقتصادي.



حضر الاحتفال وزير التنمية الادارية مجد فنيش، سفيرة الاتحاد الاوروبي انجلينا ايخهورست، رئيس اتحاد غرف التجارة والزراعة والصناعة العربية السابق عدنان القصار، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس، ورؤساء هيئات وفاعليات اقتصادية.

بعد كلمة لمدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد علي برو، اعتبر القصار في كلمة القاها: أن الدخول في المرحلة الثالثة من برنامج الجودة يأتي تنويجاً وتنمة لنجاح مرحلتين سابقتين، تمكن خلالها فريق وزارة الاقتصاد والتجارة في برنامج الجودة من تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان على المستويين التشريعي والمؤسساتي إلى حد كبير. وتشمل المرحلة الجديدة توفير الدعم الفني والاستشاري والتدريبي للإدارات والمؤسسات العامة، وللمختبرات في مجال شهادة الاعتماد الدولي، ودعم الصناعات الغذائية اللبنانية في تطبيق نظام جودة سلامة الغذاء.

اضاف: هذا البرنامج مكن الصادرات اللبنانية من أن تحقق معدل نمو يتجاوز ١٠ في المئة خلال السنوات السابقة، وأن تستمر في النمو بمعدل قدر بنحو ٨ في المئة للأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٣. وبذلك أصبح برنامج الجودة بكل حدارة ركناً أساسياً من أركان الاقتصاد اللبناني.

ايخهورست

بدورها، لفتت السفيرة ايخهورست الى ان تطبيق ادارة الجودة في الشركات امر مهم للتأكد من جودة الخدمات والمنتجات، ويأتي في طليعة اهتماماتنا في جهودنا المستمرة لمساعدة المنتجات اللبنانية ومنافسة المنتجات في الاسواق العالمية.

فنيش

من جهته، قال فنيش: تكمن اهمية ادارة الجودة في القطاع العام في تطوير نوعية هذه الخدمات

وخفض كلفتها والمهل الزمنية المحددة لتطبيقها، والارتقاء بالادارات والمؤسسات العامة اللبنانية الى مصاف المقاييس العالمية. ان هذا الامر بات حاجة ملحة وخصوصا بعد ازدياد المنافسة بين الدول في مختلف قطاعات انتاجها وضرورة اعتماد المناهج الحديثة للحوكمة. وشدد على "تضافر الجهود لرصد الامكانيات المادية والتقنية اللازمة لتعزيز مفهوم ادارة الجودة".

نحاس

ثم القى نحاس كلمة رئيس الجمهورية جاء فيها: تتميز المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتيان بتحديث النموذج اللبناني لإدارة الجودة والجائزة اللبنانية للامتيان لتشمل القطاعات التالية: الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة، القطاع العام والمجتمع المدني، كما تم توسيع اطار الجائزة لتشمل ثلاثة مستويات لمختلف القطاعات وهي:

- مستوى "الشهادة" وهو مخصص للمؤسسات والشركات التي ابتدأت مسارها نحو الجودة والامتيان.

- مستوى "الشهادة المتقدمة" وهو مخصص للمؤسسات والشركات التي قطعت شوطا كبيرا في مجال الالتزام بمسار الجودة والامتيان.

- استكملت متطلبات الجائزة وسبرت اغوار التميز. والجائزة ستمنح لمستحقها على اعلى المستويات الرسمية من قبل فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، اما اختيار المؤسسات والشركات المستحقة فسيتم من قبل لجنة حكام الجائزة المؤلفة من شخصيات على مستوى مشهود لهم بالاستقامة والتجرد والنزاهة ومن ذوي الخبرة في الادارة العامة ومجتمع الاعمال. (08)

بمشاركة الوزيرين نحاس وفنيش وفعاليات اقتصادية والسفيرة الأوروبية اطلاق المرحلة الثالثة من جائزة الامتياز: مدخل لزيادة الانتاجية

أطلق وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الأعمال نقولا نحاس ممثلاً رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز، في حفل اقيم صباح امس في مبنى عدنان القصار الاقتصادي، في حضور وزير التنمية الادارية محمد فنيش، سفيرة الاتحاد الاوروبي انجلينا ايخهورست، رئيس اتحاد غرف التجارة والزراعة والصناعة العربية الوزير السابق عدنان القصار، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس، ورؤساء هيئات وفعاليات اقتصادية ورجال اعمال الموظفين الكبار في عدد من الادارات العامة.

بداية التشيد الوطني ثم تحدث مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد علي برو فأوضح أن هذه الجائزة ستتيح للمؤسسات والادارات العامة ولشركات القطاع الخاص الكبيرة كما الصغيرة والمتوسطة وهيئات المجتمع المدني فرصة تقدير الجهود التي تبذلها في مجال تحسين وانضاج انظمتها الادارية، ما يساهم في زيادة فعاليتها وكفاءتها وتحسين قدراتها التنافسية، اضافة الى فوائد اخرى كاستعمال موارد المؤسسة في خدمة اهدافها الاستراتيجية وتحفيز مبادرات التغيير والتطوير والتركيز على النتائج عبر توفير الوقت والجهد وتحسين خدمة المواطنين والزبائن ومكانة وصورة المؤسسة والاعتراف بها كأحد الرواد في قطاعها. وأكد اننا في فريق عمل برنامج الجودة ومكتب الجائزة وبتوجيهات لجنة حكام الجائزة برئاسة معالي الوزير سنعمل كما عهدتمونا بجدية تامة وشفافية واضحة مع الحفاظ التام على سرية المعلومات الخاصة في ما يتعلق بالشركات والمؤسسات الراغبة في الاشتراك في المرحلة الثالثة من الجائزة. وندعوكم الى الاستئصال على مكتب الجائزة اللبنانية للامتياز المتوفر خارج القاعة والمبادرة الى تقديم طلبات الاشتراك بالسرعة الممكنة حسبما هو موضح في الكتيب، علما ان هناك كتيبا عاما للجائزة لكل القطاعات وكتيبا خاصا لجائزة القطاع العام. وهنا نتمنى على المؤسسات والشركات والادارات العامة المهتمة بالتقدم للجائزة ملء الاستمارة الاولى المرفقة بالكتيب وتسليمها لمكتب الجائزة ليتم الاتصال بهم لاحقا، مشيرا الى ان فريق عمل البرنامج على أتم الاستعداد لتلقي الاستفسارات والاجابة على اسئلتكم وتقديم المشورة والنصح للراغبين بخصوص تقديم الطلبات وملء مستندات التقديم.

وقال القصار: ان الدخول في المرحلة الثالثة من برنامج الجودة يأتي نتويجا وتتمة لنجاح مرحلتين سابقتين، تمكن خلالها فريق وزارة الاقتصاد والتجارة في برنامج الجودة من تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان على المستويين التشريعي والمؤسسي الى حد كبير. وتشتمل المرحلة الجديدة على قضايا حيوية جدا لتعزيز الجودة في لبنان، لجهة توفير الدعم الفني والاستشاري والتدريبى للإدارات والمؤسسات العامة، وللمختبرات في مجال شهادة الاعتماد الدولي، ودعم الصناعات الغذائية اللبنانية في تطبيق نظام جودة سلامة الغذاء، فضلا عن تحديث الجائزة اللبنانية للامتياز لتشمل مكونات المجتمع من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المدني. اضافة: هذه الجهود الخلاقة تعبر عن الالتزام الجدي من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة، وفريق العمل اللبناني - الأوروبي الكفوء والمتجاس الذي يعمل بشفافية كبيرة وحرافية عالية في سبيل تعزيز تنافسية الإنتاج والتصدير للسلع والمنتجات اللبنانية. ومن شأن ذلك أن يساهم في زيادة النمو والقيمة المضافة للإنتاج، وينمي ثقافة سلامة الغذاء، كما يعزز فرص نمو الصادرات، ويستحدث المزيد من فرص العمل.

وختم: نحبي جهودكم وما قدمه برنامج الجودة من مساهمة في تحدي الظروف القاسية التي تمر بها المنطقة، والذي مكن الصادرات اللبنانية أن تحقق معدل نمو يتجاوز ١٠% خلال السنوات السابقة، وأن تستمر بالنمو بمعدل قدر بنحو ٨% للأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٣. وبذلك أصبح برنامج الجودة بكل جدارة ركننا أساسيا من أركان الاقتصاد اللبناني. أكرر التهنية والتقدير لما تقومون به من جهود مميزة ومثابرة لافتة لبيقي لبنان واقتصاده مواكبا لإيقاع العصر. ايخهورست

وقالت السفيرة ايخهورست: ان الاتحاد الاوروبي هو الشريك الاساسي للبنان في حفل الجودة والامتياز اللذين يعتبران عنصرين اساسيين للنمو الاقتصادي ولايجاد فرص العمل في لبنان. اضافت: انا شخصيا أحب مبادرة جائزة الامتياز لانها عملية مشاركة حصرية ذات فرص متساوية لاي مشترك للفوز، ومفتوحة امام كل الشركات من الاحجام كافة، كما انها مفتوحة امام المنظمات غير حكومية والمؤسسات العامة وهي مبنية وفق النظام الاوروبي لجائزة الجودة، مشيرة الى ان تطبيق ادارة الجودة في الشركات امر مهم للتأكد من جودة الخدمات والمنتجات، وهو امر ياتي في طليعة اهتماماتنا في جهودنا المستمرة لمساعدة المنتجات اللبنانية ومنافسة المنتجات في الاسواق العالمية. ولقمت الى ان ادارة الجودة مهمة ايضا في حياتنا اليومية، والاحداث الاجتماعية التي تجري على الصعيد المحلي، كما وان اهميتها تمتد لتطال القرى والمدن خارج العاصمة حيث هناك الكثير من العمل في الارياف اللبنانية والمؤسسات المحلية تؤمن الخدمات والبنية التحتية الاساسية، غير ان معظم الامور الاخرى تبقى في ايدي المستثمرين والمؤسسات غير الحكومية والخيرية. وأعلنت ان جائزة الامتياز التي نحن بصدد اطلاقها اليوم ما هي الا لتكريم اهمية المجتمع المدني، والرجال والنساء الذين يعملون في الامكنة البعيدة في لبنان والذين يقدمون المساعدة للمحتاجين. وقالت: اولئك يستحقون ان نشير اليهم على انهم فعاليت مهمة لتطوير

المجتمع اللبناني
وأشارت الى ان جائزة الامتياز تعتمد على النقد الذاتي وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها وكيفية تحديد الطموحات التي يمكن تحقيقها في المستقبل. وقالت: انها ليست بجائزة مالية، انها جائزة استمرارية للقيام بشكل مختلف وبشكل افضل. انها تجربة يمكننا جميعا الاستفادة منها وتطبيقها في اعمالنا ومؤسساتنا وحياتنا الشخصية.

فنيش
وأشار الوزير فنيش الى أن القطاع العام اللبناني يواجه تحديات جمة للارتقاء بمستوى خدماته وتحسين مستوى الكفاءة والفعالية لديه.

وشدد على تضافر الجهود لرصد الامكانات المادية والتقنية اللازمة لتعزيز مفهوم ادارة الجودة عبر تأمين البيئة الادارية الصالحة من خلال ابنية حكومية لائقة ورواتب عادلة والتدريب المستمر للموظفين الحكوميين، والحد من اثر العوامل السياسية في القرارات الادارية.

وأشار الى الدور الذي تقوم به وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية من خلال تطبيقها برامج استراتيجية تطوير الادارة العامة بما يدعم مفهوم ادارة الجودة، اذ انها تعكف على تطبيق استراتيجية اصلاح وتطوير القطاع العام التي اطلقتها في خريف عام ٢٠١١، والتي تصب في دعم مفهوم ادارة الجودة في أكثر من محور مثل: اعادة هندسة النظم الادارية، تسهيل طرق واجراءات العمل، مكنة المعاملات وتنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية، تطوير منهجية للتخطيط الاستراتيجي، انشاء وحدات لادارة الموارد البشرية وغيرها من البرامج والمشاريع ذات الصلة.

نحاس
وفي الختام كانت كلمة رئيس الجمهورية التي ألقاها نحاس: بشكل تطوير وتطبيق نظم ادارة الجودة في القطاع العام مدخلا مهما لزيادة الانتاجية والكفاءة والفعالية فيها وتقديم خدمات افضل للمواطنين وتوفير الوقت والجهد واستعمال افضل الموارد المتاحة، اضافة الى تقويتها للتمكن من محاكاة مثيلاتها في الدول المتقدمة. وقال: انطلاقا مما تقدم وسعيا نحو العودة والتميز نقيم اليوم حفلنا هذا لاطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز، برعاية فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، وذلك بالتنسيق بين كل من وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية وبعثة مفوضية الاتحاد الاوروي الى لبنان، وذلك من خلال برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة والممول من الاتحاد الاوروي، وباستضافة كريمة من معالي الصديق الاستاذ عدنان القصار رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية.

وأشار الى ان المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز التي تطلق تتميز بتحديث النموذج اللبناني لادارة الجودة والجائزة اللبنانية للامتياز لتشمل القطاعات التالية: الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة، القطاع العام والمجتمع المدني، كما تم توسيع اطار الجائزة لتشمل ثلاثة مستويات لمختلف القطاعات وهي:

- مستوى الشهادة CERTIFICATE وهو مخصص للمؤسسات والشركات التي ابتدأت مسارا نحو الجودة والامتياز.
- مستوى الشهادة المتقدمة CERTIFICATE ADVANCED وهو مخصص للمؤسسات والشركات التي قطعت شوطا كبيرا في مجال الالتزام بمسار الجودة والامتياز.
- مستوى الجائزة اللبنانية للامتياز EXCELLENCE LEBANESE AWARD للمؤسسات والشركات التي استكملت متطلبات الجائزة وسبرت اغوار التميز.

وأعلن ان الجائزة ستمنح لمستحقيها على اعلى المستويات الرسمية من قبل رئيس الجمهورية اللبنانية، اما اختيار المؤسسات والشركات المستحقة فسيتم من قبل لجنة حكام الجائزة المؤلفة من شخصيات على مستوى رفيع من المشهود لهم بالاستقامة والتجرد والنزاهة ومن ذوي الخبرة والباع الطويل في الادارة العامة ومجتمع الاعمال، وذلك بناء على تقارير التقييم المعدة من قبل مجموعة اختصاصية ومدربة من المقيمين الفنيين، وبعد مراجعة وتدقيق مكتب الجائزة في وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة. اضافة: كذلك تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة باجراء الاتصالات اللازمة مع الجوائز المماثلة في الدول العربية والاوروبية ودول اخرى، وذلك بغية توقيع مذكرات اعتراف متبادل في ما بينها، ما يكسب الجائزة اللبنانية للامتياز بعدا دوليا مرموقا، وكخطوة اولى في هذا المجال اصبح مكتب الجائزة في وحدة الجودة في الوزارة عضوا شريكا مع المؤسسة الهلينية للادارة التي تدير جائزة الامتياز في اليونان.

وقال: بناء على ما تقدم، يسرني ان اعلن اليوم اطلاق المرحلة الثالثة للجائزة اللبنانية للامتياز وادعو كافة المهتمين من مؤسسات وادارات القطاع العام والشركات الكبيرة منها والصغيرة والمتوسطة الحجم وهيئات المجتمع المدنية الى التقدم بطلباتها الى مكتب الجائزة في وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة اعتبارا من هذا اليوم، علما ان مكتب الجائزة على استعداد لتقديم كل مشورة ومساعدة في هذا المجال.

وختم بالقول: لا بد لي من الاشادة بالعدم الذي يقدمه الاتحاد الاوروي للبنان خصوصا في مجال ارساء وتطوير البنية التحتية للجودة والامتياز وذلك عبر بعثة مفوضية الاتحاد الاوروي الى لبنان ممثلة بسعادة السفارة انجلينا ايخهورست.



اطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز
نحاس ممثلاً سليمان: تشكل مدخلا لزيادة الانتاجية
الثلاثاء ٩ تموز ٢٠١٢ الموافق ٢٠ شعبان ١٤٣٤ هـ



نحاس متوسطاً القصار وبرو وفنيش و ايخورست خلال المؤتمر

رأى وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الاعمال نقولا نحاس ان المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز تتميز بتحديث النموذج اللبناني لادارة الجودة والجائزة اللبنانية للامتياز لتشمل غالبية القطاعات لافتاً الى أنها تشكل مدخلا مهما لزيادة الانتاجية والكفاءة وتقديم أفضل الخدمات.

كلام نحاس جاء خلال تمثيله رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في حفل اطلاق المرحلة الثالثة من «الجائزة اللبنانية للامتياز»، الذي أقيم أمس في مبنى عدنان القصار الاقتصادي، في حضور وزير التنمية الادارية مجد فنيش، سفيرة الاتحاد الاوروبي انجلينا ايخورست، رئيس اتحاد غرف التجارة والزراعة والصناعة العربية الوزير السابق عدنان القصار، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس، ورؤساء هيئات وفاعليات اقتصادية ورجال اعمال والموظفين الكبار في عدد من الادارات العامة.

برو

بداية النشيد الوطني، ثم كلمة مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد الدكتور علي برو الذي أشار في كلمته الى ان «المرحلتين الاولى والثانية من الجائزة اللبنانية للامتياز تمنا بنجاح كبير توجتا بحفلين مميزين اقيما برعاية فخامة الرئيس في القصر الجمهوري في بعبدا في كانون الثاني ٢٠١٠ وشباط ٢٠١٢، حيث سلم فخامته درع الجائزة اللبنانية للامتياز للمؤسسات والشركات المستحقة. واليوم يأتي اطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة في ظروف غير عادية يمر بها وطننا الحبيب، لكننا آيينا على انفسنا وبتوجيه من معالي الوزير نحاس الاستمرار في العمل الدؤوب لتنفيذ الخطط الموضوعية ومن ضمنها حفل اطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز».

وأوضح ان «هذه الجائزة ستتيح للمؤسسات والادارات العامة ولشركات القطاع الخاص الكبيرة كما الصغيرة والمتوسطة ولهيئات المجتمع المدني فرصة تقدير الجهود التي تبذلها في مجال تحسين وانضاج انظمتها

الإدارية، ما يساهم في زيادة فعاليتها وكفاءتها وتحسين قدراتها التنافسية، إضافة إلى فوائد أخرى كاستعمال موارد المؤسسة في خدمة أهدافها الاستراتيجية وتحفيز مبادرات التغيير والتطوير والتركيز على النتائج عبر توفير الوقت والجهد وتحسين خدمة المواطنين والزبائن ومكانة وصورة المؤسسة والاعتراف بها كأحد الرواد في قطاعها».

القصار

ثم تحدث القصار ورأى في كلمته «إن إطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للإمتياز هو حدث نفتخر به وندعمه إلى أقصى الحدود، ونهنئ القائمين عليها في وزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، والاتحاد الأوروبي الذي يقدم التمويل والدعم الفني للمشروع». وحيا الوزير نحاس ممثلا راعي الحفل سليمان، «الذي أهديه أطيب السلام، لما تؤكده رعايته من اهتمام بالجودة على أعلى المستويات الرسمية».

وقال القصار: إن الدخول في المرحلة الثالثة من برنامج الجودة يأتي تتويجا وتنمة لنجاح مرحلتين سابقتين، تمكن خلالها فريق وزارة الاقتصاد والتجارة في برنامج الجودة من تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان على المستويين التشريعي والمؤسساتي إلى حد كبير. وتشتمل المرحلة الجديدة على قضايا حيوية جدا لتعزيز الجودة في لبنان، لجهة توفير الدعم الفني والاستشاري والتدريبي للإدارات والمؤسسات العامة، وللمختبرات في مجال شهادة الاعتماد الدولي، ودعم الصناعات الغذائية اللبنانية في تطبيق نظام جودة سلامة الغذاء، فضلا عن تحديث الجائزة اللبنانية للإمتياز لتشمل مكونات المجتمع من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المدني.

ايخهورست

بدورها السفيرة ايخهورست أشارت إلى أن «تطبيق إدارة الجودة في الشركات أمر مهم للتأكد من جودة الخدمات والمنتجات، وهو أمر يأتي في طليعة اهتماماتنا في جهودنا المستمرة لمساعدة المنتجات اللبنانية ومنافسة المنتجات في الأسواق العالمية».

فنيش

كذلك تحدث الوزير فنيش ونوه بالجهود الحثيثة لوزارة الاقتصاد والتجارة ولبرنامج الجودة الممول من الاتحاد الأوروبي، وخصوصا في ما يتعلق بتصميم برنامج الجائزة اللبنانية للإمتياز الذي حفز العديد من المساهمين من القطاعين الخاص والعام والمجتمع الأهلي على اعتماد معايير الجودة كما أثنى التعاون البناء بين الوزارتين للتكامل في ما بينهما لجهة اعتماد الجودة في القطاع العام. وأكد ضرورة مواصلة التنسيق الدائم بخصوص الجانب المتعلق بالقطاع العام من خلال الاجتماعات الدائمة بين المسؤولين في كل من الوزارتين لاعداد وقرار عدد من القوانين والمراسيم المتعلقة بهذا الشأن، أمل متابعة هذا الموضوع وإيلاءه الأهمية المطلوبة لوضع وقرار النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة.

نحاس

وأخيرا كلمة رئيس الجمهورية ألقاها ممثله الوزير نحاس الذي أشار إلى أن سليمان «قد أولى موضوعي الجودة والإمتياز اهتماما خاصا منذ البداية حيث تبنى ورعى الجائزة اللبنانية للإمتياز منذ انطلاقتها الأولى في العام ٢٠٠٩».

وأضاف أنه أصبح من الأهمية بمكان أن نركز على إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة حيث لدينا ميزات تفاضلية تساعدنا على المنافسة واختراق أسواق جديدة.

وتابع: كذلك يشكل تطوير وتطبيق نظم إدارة الجودة في القطاع العام مدخلا مهما لزيادة الانتاجية والكفاءة والفعالية فيها وتقديم خدمات أفضل للمواطنين وتوفير الوقت والجهد واستعمال أفضل الموارد المتاحة، إضافة إلى تقويتها للتمكن من محاكاة مثيلاتها في الدول المتقدمة.

وقال: «انطلاقا مما تقدم وسعيا نحو العودة والتميز نقيم اليوم حفلنا هذا لاطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للإمتياز لافتاً إلى أن هذه المرحلة من الجائزة اللبنانية للإمتياز تتميز بتحديث النموذج اللبناني لإدارة الجودة والجائزة اللبنانية للإمتياز لتشمل القطاعات التالية: الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة، القطاع العام والمجتمع المدني، كما تم توسيع إطار الجائزة لتشمل ثلاثة مستويات لمختلف القطاعات وهي:

CERTIFICATE - مستوى «الشهادة»

CERTIFICATE ADVANCED - مستوى «الشهادة المتقدمة»

AWARD EXCELLENCE LEBANESE - مستوى الجائزة اللبنانية للإمتياز

وأعلن ان الجائزة ستمنح لمستحقيها على اعلى المستويات الرسمية من قبل فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، اما اختيار المؤسسات والشركات المستحقة فسيتم من قبل لجنة حكام الجائزة المؤلفة من شخصيات على مستوى رفيع من المشهود لهم بالاستقامة والتجرد والنزاهة ومن ذوي الخبرة والباع الطويل في الادارة العامة ومجتمع الاعمال، وذلك بناء على تقارير التقييم المعدة من قبل مجموعة اختصاصية ومدربة من المقيمين الفنيين، وبعد مراجعة وتدقيق مكتب الجائزة في وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة.

تحديث النموذج اللبناني لادارة الجودة عبر جائزة الامتياز



الثلاثاء ٩ تموز ٢٠١٣ ٢٠:٥٧

أعلن وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ممثلاً رئيس الجمهورية ميشال سليمان اطلاق المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتياز ودعا المهتمين كافة من مؤسسات وادارات القطاع العام والشركات الكبيرة منها والصغيرة والمتوسطة الحجم وهيئات المجتمع المدني الى التقدم بطلباتها الى مكتب الجائزة في وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة اعتباراً من هذا اليوم، علماً ان مكتب الجائزة على استعداد لتقديم كل مشورة ومساعدة في هذا المجال.

أطلق وزير الاقتصاد والتجارة المرحلة الثالثة من "الجائزة اللبنانية للامتياز"، في حفل اقيم في مبنى عدنان القصار الاقتصادي، في حضور وزير التنمية الادارية محمد فنيش، سفيرة الاتحاد الاوروبي انجلينا ايهورست، رئيس اتحاد غرف التجارة والزراعة والصناعة العربية الوزير السابق عدنان القصار، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس. وأشار مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد علي برو الى أن "الجائزة ستنجح للمؤسسات والادارات العامة ولشركات القطاع الخاص الكبيرة كما الصغيرة والمتوسطة ولهيئات المجتمع المدني فرصة تقدير الجهود التي تبذلها في مجال تحسين وانضاج انظمتها الادارية، ما يساهم في زيادة فعاليتها وكفاءتها وتحسين قدراتها التنافسية، اضافة الى فوائد اخرى كاستعمال موارد المؤسسة في خدمة اهدافها الاستراتيجية وتحفيز مبادرات التغيير والتطوير والتركيز على النتائج عبر توفير الوقت والجهد وتحسين خدمة المواطنين والزبائن ومكانة وصورة المؤسسة والاعتراف بها كأحد الرواد في قطاعها".

وقال القصار: "إن الدخول في المرحلة الثالثة من برنامج الجودة يأتي تنويجا وتنمة لنجاح مرحلتين سابقتين، تمكن خلالها فريق وزارة الاقتصاد والتجارة في برنامج الجودة من تطوير البنية التحتية للجودة في لبنان على المستويين التشريعي والمؤسستي إلى حد كبير.

وبدورها أكدت السفيرة ايهورست على "ان الاتحاد الاوروبي هو الشريك الاساسي للبنان في حفل الجودة والامتياز اللذين يعتبران

عنصرين اساسيين للنمو الاقتصادي ولإيجاد فرص العمل في لبنان".
ولفت الوزير فنيش الى ان القطاع العام اللبناني يواجه تحديات جمة للارتقاء بمستوى خدماته وتحسين مستوى الكفاءة والفعالية لديه، وأشار الى "ان مهام تطوير الادارة العامة التي تتولى وزارة التنمية جانباً أساسياً منها لا تتم الا من خلال التعاون بين الوزارة وبقية الادارات العامة.

أما الوزير نحاس فقال ان لبنان دولة صغيرة بمساحته وعدد سكانه، وبالتالي لا يجدر بنا ان نسعى الى المنافسة في الاسواق العالمية من خلال اقتصادات الانتاج الواسعة النطاق (SCALE OF ECONOMICS) التي تنشأ عن الانتاج الكثيف (PRODUCTION MASS) من خلال منتجات او خدمات ذات قيمة مضافة منخفضة، خصوصاً اذا اخذنا في الاعتبار ارتفاع اكلاف الطاقة واليد العاملة اضافة الى استيراد معظم المواد الأولية. لذلك، اصبح من الاهمية بمكان ان نركز على انتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة مرتفعة.

وقال نحاس إن الجائزة ستمنح لمستحقيها على اعلى المستويات الرسمية من قبل رئيس الجمهورية اللبنانية، اما اختيار المؤسسات والشركات المستحقة فسيتم من قبل لجنة حكام الجائزة المولفة من شخصيات على مستوى رفيع من المشهود لهم بالاستقامة والتجرد والنزاهة ومن ذوي الخبرة والباع الطويل في الادارة العامة ومجتمع الاعمال، وذلك بناء على تقارير التقييم المعدة من قبل مجموعة اختصاصية ومدربة من المقيمين الفنيين، وبعد مراجعة وتدقيق مكتب الجائزة في وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة.
ولفت الى أن الوزارة تجري الاتصالات اللازمة مع الجوائز المماثلة في الدول العربية والاوروبية ودول اخرى، وذلك بغية توقيع مذكرات اعتراف متبادل في ما بينها، ما يكسب الجائزة اللبنانية للامتنياز بعدا دولياً مرموقاً، وكخطوة اولى في هذا المجال اصبح مكتب الجائزة في وحدة الجودة في الوزارة عضواً شريكاً مع المؤسسة الهلينيية للادارة التي تدير جائزة الامتياز في اليونان.

ولفت نحاس الى أن المرحلة الثالثة من الجائزة اللبنانية للامتنياز تتميز بتحديث النموذج اللبناني لادارة الجودة والجائزة اللبنانية للامتنياز لتشمل القطاعات التالية: الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة، القطاع العام والمجتمع المدني، كما تم توسيع اطار الجائزة لتشمل ثلاثة مستويات لمختلف القطاعات وهي: مستوى "الشهادة CERTIFICATE وهو مخصص للمؤسسات والشركات التي ابتدأت مسارها نحو الجودة والامتنياز، مستوى "الشهادة المتقدمة CERTIFICATE ADVANCED" وهو مخصص للمؤسسات والشركات التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال الالتزام بمسار الجودة والامتنياز، واستكملت متطلبات الجائزة وسبرت اغوار التميز.